شرق جنين.. التوسع الاستعماري يخنق الأرض ويهدد مصادر الرزق

جنين- وفا- زهران معالي- على أطراف المنطقة الشرقية من قرية رابا شرق مدينة جنين، لا يفصل أربعة منازل فلسطينية عن البؤرة الاستعمارية المقامة على جبل السالمة سوى مساحات من الأراضي الزراعية التي كانت حتى وقت قريب مصدر رزق لأصحابها.

اليوم، لم تعد تلك الأراضي حقولًا للقمح والزيتون ومراعي للأغنام، بل تحولت إلى ساحة اعتداءات يومية، فيما يعيش سكان ثلاثة من تلك المنازل تحت خوف دائم، بينما بقي المنزل الرابع، الذي شُيد استعدادًا لزواج الشاب حمزة بزور، خاليًا بعدما توقفت أعمال استكماله بفعل تصاعد اعتداءات المستعمرين.

في أحد هذه المنازل، يقيم فضل نواجعة مع أسرته المكونة من ثمانية أفراد منذ ثلاثة عشر عامًا، بعدما انتقل من مدينة يطا جنوب الضفة الغربية إلى رابا، بحثًا عن المراعي التي تُمكّنه من تربية الأغنام وتأمين حياة مستقرة لعائلته، لكن خلال العام الأخير تبدل كل شيء مع إقامة البؤرة الرعوية «هار بيزك» على جبل السالمة شرق القرية، والتي حوّلتها سلطات الاحتلال في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2025 إلى مستعمرة معترف بها رسميًا، في خطوة سريعة مهدت لتوسعها، وتصاعد اعتداءات المستعمرين على سكان المنطقة الشرقية وأراضيهم.

ويقول نواجعة لمراسل «وفا» إن إقامة البؤرة الاستعمارية «غيرت تفاصيل الحياة بالكامل، بعدما بدأت بعدد محدود من المستعمرين وماشيتهم، ثم ما لبثت أن توسعت وتحولت إلى نقطة دائمة تفرض حضورها على المنطقة».

«أقمنا سياجًا حول البيت حتى نحمي أنفسنا، لكنه تحول إلى سجن نعيش داخله، ومع ذلك يصل المستعمر إلى أرضنا، ويطلق أبقاره بين أشجار الزيتون والمحاصيل، ويحاول تخريب السياج باستمرار»، يقول نواجعة، وهو ينظر إلى الأرض التي كانت في السابق مساحة مفتوحة لعائلته، قبل أن تصبح محاطة بالخوف.

ولم تعد الأسرة تتحرك بحرية داخل أرضها، فالمستعمرون يحضرون صباحًا ومساءً مع قطعان الأبقار التي تلتهم المزروعات، فيما تجوب الجرارات الزراعية الأراضي المنخفضة، تاركة خلفها دمارًا جديدًا في كل مرة.

ويضيف: «الخوف أصبح جزءًا من حياتنا، فلا نعرف متى يقع الاعتداء، ولا متى يصل المستعمر إلى البيت».

ولم تتوقف الخسارة عند حدود الشعور بالأمان، بل امتدت إلى مصدر الرزق، فالرجل الذي جاء إلى رابا من أجل تربية الأغنام اضطر إلى بيع معظم قطيعه، فمن أصل 40 رأس ماشية تبقى لديه سبع فقط، بعدما فقد المراعي التي كان يعتمد عليها، وأصبحت آلاف الدونمات المحيطة بالقرية مناطق يُمنع الفلسطينيون من الوصول إليها.

ويقول بحسرة: «لم يعد هناك مكان نرعى فيه الأغنام، فاضطررت إلى بيع معظمها، ولا أريد أن أفقد أحد أبنائي برصاص مستعمر أو جندي بسبب الأغنام».

كما خسر نواجعة جزءًا من دخله الزراعي بعدما تعذر عليه الوصول إلى الأراضي التي اعتاد استئجارها وزراعتها بالقمح والتي كانت تصل إلى 70 دونما، حتى إنه اضطر قبل أسبوع إلى حصاد جزء من محصوله ليلًا، خشية التعرض لاعتداءات المستعمرين، لكن سرعان ما قدمت طائرة «درون» أطلقها المستعمرون وأجبرته على المغادرة، وفق قوله.

ولا تبدو قصة نواجعة استثناءً في المنطقة الشرقية من رابا، بل تعكس واقعًا تعيشه القرية التي باتت في مواجهة مباشرة مع عودة التغول الاستعماري بعد غياب تجاوز 20 عاما.

ويقول رئيس المجلس القروي في رابا غسان بزور لـ«وفا»: إن سلطات الاحتلال أصدرت خلال العامين الماضيين قراري استيلاء استهدفا أراضي القرية، بالتزامن مع إقامة نقطة عسكرية وتوسع البؤرة الاستعمارية في جبل السالمة، بينما تتواصل أعمال شق الطرق والبنية التحتية بصورة متسارعة.

ويؤكد أن المستعمرين لم يعودوا يكتفون بالسيطرة على الأراضي، بل باتوا يدخلون يوميًا إلى محيط المنازل، ويطلقون أكثر من سبعين رأسًا من الأبقار داخل حقول المواطنين، ما أدى إلى تدمير المحاصيل وإلحاق خسائر كبيرة بالمزارعين.

ويضيف أن نحو عشرة آلاف دونم من أراضي رابا المصنفة (ج) أصبحت فعليًا خارج متناول أصحابها، بعدما مُنعوا من حراثتها أو زراعتها أو رعي مواشيهم فيها، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الثروة الحيوانية، إذ تراجع عدد الأغنام في القرية من نحو 2400 رأس إلى قرابة 1500 خلال عامين فقط.

ويشير بزور إلى أن العائلات القريبة من المنطقة الشرقية باتت تقضي لياليها في حالة حراسة دائمة، إذ يتناوب أفراد الأسرة الواحدة على السهر لحماية منازلهم وأطفالهم ومواشيهم، بعدما أصبحت اعتداءات المستعمرين واستفزازاتهم الليلية حدثًا متكررًا.

وتجسد قصة نجله حمزة جانبًا آخر من آثار الاستعمار في حياة الأهالي، فقد بدأ قبل عامين ببناء منزل على مساحة 140 مترًا مربعًا استعدادًا للزواج قرب منزل نواجعة، إلا أن تصاعد اعتداءات المستعمرين وقرارات الاستيلاء أجبر العائلة على وقف استكمال البناء، رغم وقوعه في منطقة مصنفة (أ)، وتأجيل زواجه إلى حين تأمين منزل آخر بدأ بتشييده وسط القرية.

ولا تقتصر الاعتداءات، بحسب بزور، على السيطرة على الأرض، بل تشمل أداء مستعمرين طقوسًا وصلوات تلمودية داخل الأراضي الزراعية، في محاولة لفرض رواية دينية على المكان، بالتزامن مع استمرار التوسع الاستعماري.

ولا تتوقف آثار هذا التوسع عند حدود رابا، بل تمتد إلى قرية المغير المجاورة، حيث تتصاعد مخاوف الأهالي من اتساع البؤرة الاستعمارية الرعوية المقامة في منطقة «روم جلبوع».

ويقول رئيس المجلس القروي في المغير أحمد أبو مويس لمراسل «وفا»: إن البؤرة التي بدأت بكرفان واحد تحولت خلال أسابيع إلى تجمع استعماري يضم عدة عائلات، مع إقامة كرفانات إضافية وبركسات ومنظومات طاقة شمسية، إلى جانب شق طرق جديدة تربط التلال المحيطة بها.

ويؤكد أن الاحتلال لم يصدر قرارات استيلاء رسمية، «لكن الاستيلاء ينفذ على الأرض»، إذ مُنع المواطنون من الوصول إلى أراضيهم، وأبلغهم المستعمرون بضرورة التنسيق مع جيش الاحتلال قبل دخولها، مهددين بإطلاق النار على كل من يقترب منها.

ويشير إلى أن ما يقارب أربعة آلاف دونم من أراضي المغير أصبحت خارج متناول أصحابها، فيما تمتد المنطقة المهددة إلى نحو سبعة آلاف دونم من الأحراش والأودية التي تضم أكثر من عشرة آلاف شجرة زيتون، محذرًا من أن استمرار منع الوصول إليها يعني تدمير القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه أغلبية العائلات في القرية.

ولم يسلم أبو مويس نفسه من هذه الإجراءات، إذ يقول إنه مُنع هذا العام من الوصول إلى عشرين دونمًا اعتاد زراعتها بالقمح والشعير، كما لم يتمكن منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة من دخول خمسين دونمًا أخرى تقع خلف الجدار.

وفي قرية دير أبو ضعيف، تتكرر الصورة ذاتها، إذ يقول عضو المجلس البلدي حاتم رواجبة: إن المستعمرين يجوبون الأراضي الزراعية بقطعانهم، ويدمرون أشجار الزيتون والمحاصيل البعلية، ويطردون المزارعين من أراضيهم، ويهددونهم بالاعتداء إذا حاولوا العودة إليها

ويضيف أن البلدة شهدت خلال العامين الأخيرين تراجعًا اقتصاديًا، بعدما اتجه كثير من العمال الذين فقدوا أعمالهم داخل أراضي الـ1948 إلى الزراعة، قبل أن يجدوا أنفسهم يواجهون تضييقًا متزايدًا على أراضيهم، إلى جانب توسع المستعمرة وإخطار مبانٍ بوقف البناء واستهداف مصادر المياه.

ويؤكد أن كل عائلة تقريبًا في دير أبو ضعيف تعتمد على دفيئة زراعية واحدة على الأقل، وأن استهداف الأراضي والمياه يعني استهدافًا مباشرًا لمصدر رزقها، داعيًا إلى توفير الدعم للمزارعين وتعزيز صمودهم في مواجهة اعتداءات المستعمرين.

وما يجري في المنطقة الشرقية من محافظة جنين لا ينفصل عن تطورات المشهد الاستعماري المتسارع في بقية المحافظة، التي تشهد منذ أشهر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تكريس الوجود الاستعماري والعسكري.

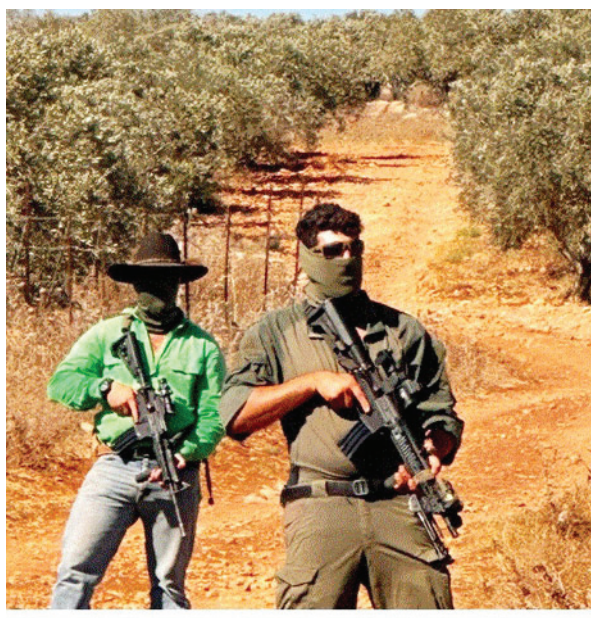

فإلى جانب تحويل البؤرة الرعوية «هار بيزك» المقامة على أراضي رابا إلى مستعمرة معترف بها رسميًا، تتواصل أعمال إعادة إحياء مستعمرتي «جانيم» و«كاديم» المخلاتين منذ عام 2005، فيما تتسارع أعمال التوسع في مستعمرتي «صانور»، و«عيمق دوتان» المقامتين على أراضي عرابة، بالتوازي مع إقامة بؤرة استعمارية رعوية قرب قرية المغير، ونقاط ومعسكرات عسكرية في الجابريات ومحيط عرابة ومنطقة حداد، وتجريف أراضٍ في منطقة سروج غرب جنين تمهيدًا لإقامة بؤرة استعمارية زراعية، إلى جانب استمرار تجريف الأراضي وقلع الأشجار في زبوبا، كما فرض الاحتلال سيطرة مشددة على امتداد الشارع الالتفافي الذي يربط قرى الخط الشرقي بمدينة جنين، عبر الحواجز ونقاط المراقبة، ما زاد عزل تلك القرى وصعّب وصول المواطنين إلى أراضيهم ومصادر رزقهم.

وتعكس معاناة محافظة جنين جانبًا من المشهد الأوسع في الضفة الغربية، فوفق معطيات هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد نفذت قوات الاحتلال والمستعمرون 11074 اعتداءً خلال النصف الأول من عام 2026، فيما أقيمت 42 بؤرة استعمارية جديدة، معظمها بؤر رعوية، وتضررت 45195 شجرة، بينها 7783 شجرة في محافظة جنين.

ويؤكد رئيس الهيئة، الوزير مؤيد شعبان، أن المشروع الاستعماري دخل مرحلة أكثر خطورة، تقوم على إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية عبر التوسع الاستعماري، والاستيلاء على الأراضي، وفرض المناطق العازلة، والعنف المنظم الذي تمارسه قوات الاحتلال والمستعمرون، بما يهدف إلى فرض وقائع دائمة على الأرض وتقويض الوجود الفلسطيني.

عاطوف: آبار خارج الخدمة... والزراعة في مواجهة العطش

طوباس- وفا- الحارث الحصني- قبل ست سنوات، حفر المواطن صالح حمدان من بلدة طمون جنوب طوباس بئرا ارتوازية في سهل عاطوف شرق البلدة، ليبدأ بمشروع زراعي على مساحة 300 دونم، المساحة الأكبر منها مزروعة بمحصول العنب، إضافة إلى محاصيل خضراوات.

ولسوء الحظ، وبعدما أعلن الاحتلال الإسرائيلي نهاية العام الماضي شق طريق عسكري بطول 22 كيلومترا من حاجز عين شبلي العسكري جنوب المحافظة، وصولا إلى حاجز تياسير شرقا، ويمر جزء منه عبر السهل، أصبح جزء من تلك المساحة شرق الشارع، والأخرى غربها.

ومع البدء فعليا بشق الطريق قبل أشهر، دمر الاحتلال مرات متتالية الخطوط الناقلة للمياه في المنطقة.

يقول حمدان: «مزرعتي منذ أربعين يوما تقريبا دون مياه بسبب تدمير الاحتلال خطوط المياه».

ويتضح من كلام حمدان أن المشكلة لم تبدأ مع ردم الاحتلال الآبار الارتوازية، لكن ردم الآبار قتل الفرصة في إيصال المياه بشكل كامل إلى المحاصيل المروية، ولذلك لم تتعدَ كمية العنب التي قطفها 30 طنا. وهو ما أكده مزارعون من المنطقة أيضا.

جنوب شرق طوباس، في سهل عاطوف والرأس الأحمر الممتد على آلاف الدونمات من التربة الخصبة، يظهر مشهد جميل للمحاصيل المروية منحته لوحة متجانسة بالألوان بسبب اختلاف الأصناف المزروعة.

فمن أعلى طريق معبد يربط بين بلدة طمون وسهل عاطوف، يمكن رؤية مزيج من تنوع المحاصيل المروية التي لا تزال قائمة حتى هذا اليوم، مع حركة نشطة للمواطنين فيها.

كانت هذه المساحة المزروعة بأنواع مختلفة من المحاصيل المتنوعة تُشغل يوميا حسب قول رئيس المجلس القروي في عاطوف والرأس الأحمر عبد الله بشارات، حوالي أربعة آلاف عامل من محافظات الضفة.

تتغذى هذه المحاصيل عبر ستة آبار ارتوازية حفرها مزارعون من المنطقة، بالإضافة إلى أربع آبار أخرى توقفت عن الضخ في السنوات الماضية لعوامل طبيعية، وأخرى متعلقة بانتهاكات الاحتلال.

وبشكل مستمر، كانت هذه المحاصيل الزراعية تغذي السوق الفلسطيني بأجود أنواع الفواكه والخضراوات، علاوة على تشغيل آلاف الأيدي العاملة يوميا فيها.

قال حمدان: «كان مشروعي يغذي السوق المحلي في الضفة سنويا بحوالي 80 طنا من العنب، بقيمة تسويقية تقترب من مليون شيقل».

في غضون ساعات معدودة، تحول المحصول المروي في سهل عاطوف والرأس الأحمر، من محصول كان يعد بالكثير في الاقتصاد، إلى محصول يقف على حافة الانهيار. إنه العطش الذي يتربص بالزراعة هناك.

أدى نقصان كميات المياه إلى تلف كبير في المحاصيل الزراعية في السهل، وتناقص كبير في كمية الإنتاج، ومع ارتفاع درجات الحرارة في المنطقة الشفاغورية، تصبح الحاجة إلى المياه من أجل ري المحاصيل الزراعية مضاعفة.

ففي خطوة وُصفت بأنها الأخطر على الوجود الفلسطيني في سهل عاطوف والرأس الأحمر، دمرت سلطات الاحتلال أمس الثلاثاء 3 آبار ارتوازية لثلاثة مزارعين في السهل تغذي مئات الدونمات.

قال حمدان، أحد مالكي الآبار المدمرة: إن تكلفة البئر وصلت إلى مليون و300 ألف شيقل.

ونشرت مؤسسة «كرم نابوت» الحقوقية، أنه بحسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية «أوتشا» الذي يراقب من كثب سياسات الهدم الإسرائيلية في الضفة الغربية: «فقد هدمت إسرائيل، على مدار السنوات الخمس الأخيرة، أكثر من 270 مبنى ومرفق مياه ومجرى، تخدم التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، بادعاء أنها مبانٍ «غير قانونية».

يقول رئيس المجلس القروي في عاطوف والرأس الأحمر عبد الله بشارات: «أجهز الاحتلال يوم أمس على ثلاث آبار ارتوازية بالكامل وأخرجها كليا على الخدمة». وبذلك، لم يتبق في السهل سوى ثلاث آبار فعالة، وتغذي حوالي 8 آلاف دونم مزروعة بالمحاصيل المروية بالمياه.

يصف مسؤول الاستيطان في محافظة طوباس معتز بشارات ما حدث «بتدمير شريان الحياة في السهل الخصب».

يمتد سهل عاطوف على مساحة قُدرت بحوالي 30 ألف دونم، وهو أحد الامتدادات الجغرافية لسهل البقيعة الواسع بمساحة 98 ألف دونم تقريبا، يُشتهر بخصوبة تربته التي أصبحت واجهة أساسية في الزراعة المروية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية.

ومع مواصلة الاحتلال شق الطريق العسكري، وما رافقه من تجريف وتدمير لشبكات المياه منذ أشهر، أصاب العطش المساحة العظمى من المحاصيل المزروعة في السهل.

قال رئيس المجلس: «كان تدمير هذه الآبار الضربة القاضية للزراعة المروية في السهل، فقد بدأ الاحتلال بتدمير الخطوط الناقلة للمياه، ثم ردم ثلاث آبار ارتوازية فعالة دون إخطارات مسبقة».

وأدى التدمير الذي لحق بالآبار الارتوازية الثلاث إلى انقطاع المياه عن حوالي 4500 دونم من الأراضي المزروعة بالعنب والزيتون والموز.

بموازاة ذلك، استولى الاحتلال خلال العملية التي استهدفت قطاع المياه في السهل، على ثلاثة بوسترات مياه (دافعات)، وثلاث لوحات كهرباء تابعة للآبار الارتوازية، ومولدات كهرباء، وأنظمة الكاميرات الخاصة بالآبار.

يقول معتز بشارات: إن الاحتلال دمر ما يزيد على 800 متر من الخطوط الناقلة للمياه.

وبحسب مسؤول ملف الاستيطان، فقد تعدّت الأضرار الناجمة عن هذا الاعتداء على الآبار 4 ملايين شيقل.

في ورقة «أزمة مياه» التي نُشرت على الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة «بتسيلم»، فإن «الفلسطينيين الذين تضاعف عددهم منذ عام 1995 لا يستخرجون أكثر من نحو 60٪ فقط من كمية المياه التي حدّدها اتفاق «أوسلو»، لأسباب تتعلق بشكل كامل بالاحتلال وإجراءاته التعسفية».

بحضور وزيرة التنمية الاجتماعية

«ماس» يستعرض أولويات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة

رام الله- الحياة الجديدة- عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ورشة عمل لعرض ومناقشة نتائج ثلاث أوراق سياساتية، وجاهياً في مقر المعهد وعبر تقنية الزووم. وشارك في اللقاء د. سماح حمد وزيرة التنمية الاجتماعية ، ود. فراس ملحم مدير عام المعهد، ود. رابح مرار رئيس الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني ومُعد الأوراق، والمهندسة وسام نخلة مدير عام الأبنية في وزارة التربية والتعليم العالي، ود. سامية البطمة أستاذة الاقتصاد في جامعة بيرزيت، إلى جانب نخبة من المختصين والخبراء والمهتمين، وأدار اللقاء د. سامح حلاق الذي شكر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمه لتنفيذ هذه الأوراق.

وأشار د. ملحم إلى اهتمام الحكومة الفلسطينية بملف قطاع غزة وإعادة الإعمار، وحرصها على متابعة التحديات والاحتياجات المرتبطة بهذه المرحلة. كما أشار إلى اهتمام المعهد بهذا الملف ودوره في المساهمة في النقاشات والجهود البحثية المتعلقة بإعادة الاعمار والتعافي.

وخلال استعراضه للأوراق، أشار الباحث مرار إلى أن الورقة الأولى تتناول «تعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم) للأسر الفلسطينية في قطاع غزة بعد حرب أكتوبر 2023». وبين أن الورقة تستعرض حجم التحديات التي تواجه النظامين الصحي والتعليمي، وانعكاسات انهيار الخدمات الأساسية على الفئات الأكثر هشاشة، خاصة الأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وتدعو الورقة إلى تبني مجموعة من السياسات والتدخلات العاجلة لتعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

فيما تناولت الورقة الثانية موضوع «تعزيز الوصول إلى خدمات البنية التحتية الحيوية (الإسكان والمأوى، والكهرباء، والمياه) للأسر الفلسطينية في غزة ما بعد حرب أكتوبر 2023». وتسلط الورقة الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه الأسر الفلسطينية نتيجة تدمير الوحدات السكنية، وأزمة النزوح المستمرة، والانهيار شبه الكامل في خدمات الطاقة والمياه، وما يترتب على ذلك من آثار إنسانية وصحية واقتصادية واسعة النطاق. وأوضح مرار أن الورقة تقدم مجموعة من السياسات والتدخلات الهادفة إلى معالجة الأزمة الإنسانية وتعزيز الوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية. وتشمل هذه التدخلات تطوير برامج للإسكان الطارئ وإعادة الإعمار، وتوسيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، لتوفير الكهرباء، إضافة إلى تنفيذ برامج عاجلة لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين إدارة الموارد المائية.

أما الورقة الثالثة فتناولت «تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفلسطينية في قطاع غزة: التحديات والاستجابات في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 2023»، وتعتمد الورقة على مقاربة تحليلية شاملة للأمن الغذائي تستند إلى أبعاده الأربعة: توافر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه مادياً واقتصادياً، والاستفادة منه غذائياً، واستقرار هذه الأبعاد مع مرور الوقت. وتبين الورقة أن انعدام الأمن الغذائي في غزة تحول إلى أزمة بنيوية مرتبطة بالقيود المفروضة على حركة الغذاء وسلاسل الإمداد، مما دفع الأسر إلى تبني استراتيجيات تكيّف قسرية للبقاء. كما تقدم الورقة خارطة طريق للسياسات لتعزيز الأمن الغذائي في قطاع غزة، تقوم على ثلاث مراحل متكاملة: الاستجابة الإنسانية العاجلة لمنع تفاقم المجاعة، وإعادة تأهيل القطاع الزراعي وسلاسل القيمة الغذائية، وبناء منظومة غذائية أكثر قدرة على الصمود والاستدامة.

بدورها، اكدت وزيرة التنمية الاجتماعية د أن أي جهود لإعادة الإعمار لا يمكن أن تبدأ بمعزل عن وقف الكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة، وضرورة معالجة الاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان. وأشارت إلى أهمية إعادة بناء البنية المؤسسية في قطاع غزة، وضمان استعادة الخدمات الأساسية، موضحة أن الحكومة الفلسطينية تنفذ جهوداً يومية ضمن خطط وبرامج تهدف إلى الاستجابة للتحديات القائمة. لكن في المقابل، فإن استمرار القصف والتدمير، وعودة منهجية استهداف المنازل المتبقية، يزيد من حجم الاحتياجات الإنسانية والتنموية.

من جانبها، أشارت المهندسة وسام نخلة إلى أن قطاع التعليم يمثل أحد أكبر القطاعات المتضررة في قطاع غزة، موضحة أن نحو 40٪ من الأبنية التعليمية كانت تعمل قبل الحرب بنظام الفترتين، ما يعكس حجم الحاجة المتزايدة إلى المساحات التعليمية حالياً. وأضافت أن العديد من ساحات ومرافق المدارس تم تحويلها إلى أماكن لإيواء الخيام، الأمر الذي أثر على قدرتها على تقديم خدمات التعليم. وأوضحت أن هناك حالياً نحو 750 نقطة تعليمية في قطاع غزة لتلبية جزء من الاحتياجات التعليمية المتزايدة.

بدورها أكدت د. سامية البطمة أن ما يجري في قطاع غزة يمثل حالة استثنائية لا يمكن مقارنتها بسهولة بتجارب أخرى، وأشارت إلى أن المعالجات المطروحة غالبا ما تفترض عودة تدريجية إلى وضع طبيعي، في حين أن الواقع على الأرض مختلف بسبب استمرار عمليات التدمير. وأشارت إلى استمرار انعدام الأمن الغذائي، متسائلة عن أدوات التكيّف المتاحة في ظل الظروف الراهنة. كما تطرقت إلى تحديات استصلاح الأراضي الزراعية، مشيرة إلى حجم الدمار والتعقيدات المرتبطة بتفكيك الأضرار ومعالجة تلوث التربة، مؤكدة أن العودة إلى الإنتاج الزراعي تتطلب معالجة هذه القضايا والاستفادة من تجارب دول أخرى.